

مع إزدياد الاهتمام الرسمي والشعبي بموضوع استخراج الغاز والنفط في لبنان، يصبح من المهم أن نلقي بعض الضوء على الصناعة المتكاملة لهذا القطاع وطريقة تقسيم وعمل شركات التلزييم والخدمات التي تجعل الاستخراج والتسليم للمواد الخام والمشتقات حقيقة واقعة؛ مع الأخذ في الاعتبار تأثير كل هذا على لبنان.

إن التقسيم العلمي لهذه الصناعة يدور حول عدة محاور أساسية وكل محور له شركاته وطريقة عمله التي تؤمن المردود والكفاءة اللازمة لإنتاج سليم وأرباح سوقية جيدة. ومنه يتفرع التنقيب، وعمليات الاستخراج. العديد من (Upstream) المحور الأول هو الإنتاج الشركات الكبرى والعلاقة متخصصة بهذا المحور وهي التي تتنافس لنيل التراخيص اللازمة لاستخراج وإنتاج المواد الخام؛ مع الأخذ في الاعتبار أن العديد من البلدان فضلت إنشاء شركات وطنية خالصة للقيام بهذه العمليات. هذه الشركات الوطنية أصبحت من أكبر شركات الإنتاج عالمياً، نذكر منها على سبيل المثال "أرامكو" في السعودية، الشركة الوطنية الفنروليية و"سوناطراك" في الجزائر.

، وهو يمثل عملية مكملة للعمليات الانتاجية وله شركاته (Midstream) المحور الثاني هو الوساطة المتخصصة والتي تتنافس في ما بينها لشراء المواد الخام من شركات الإنتاج. بعد الشراء فإن هذه الشركات تقوم بعمليات التجميع للمواد الخام لتحضيرها لعمليات التكرير والفرز؛ ويمكن أيضاً أن تباع الشركات العاملة هذه المنتوجات الخام حتى قبل تكريرها إلى الشركات المتخصصة بالبيع الكلي أو التجزئة. ولكن فمن المربح أكثر لها أن تقوم هي بالتكرير لتستطيع بعدها بيع العديد من المنتجات النفطية والغازية للشركات التي تتولى البيع التجاري والتوزيع. هذا المحور يتطلب استثمارات كبيرة من ناحية التخزين الآمن، وجود أماكن تكرير قرب أماكن الإنتاج (أو النقل للمواد الخام لمعامل التكرير والفرز) ومن ثم التعامل مع المواد الخام لإنتاج كميات تجارية رابحة من المواد المشتقة الجاهزة للتسليم. التطور التكنولوجي في هذا المحور، سمح مثلاً بتحويل الغاز الطبيعي مادة سائلة عبر تقنية الضغط لتسهيل بيعه وجرّه إلى المستهلكين في أنحاء العالم.

ومن (Downstream) اما المحور الثالث في هذه الصناعة فهو التسويق، التوزيع والبيع للمشتقات الممكن لبعض الشركات العاملة في هذا المحور أن تقوم هي بعمليات التكرير أي ان تقوم بكامل لمنفعة اقتصادية. وهنا تبرز أهمية شركات الأنابيب القادرة (Midstream) العمليات الخاصة بالـ على نقل وتوزيع كميات هائلة من الغاز الطبيعي مقارنة بالطريقة التقليدية لنقل الغاز الطبيعي (تحويله إلى سائل ووضع على بواخر نقل عملاقة قادرة على إيصاله إلى كل أنحاء العالم). ومن أهم أدوار هذا المحور فهو عملية التسويق الكاملة لجميع المشتقات النفطية والغازية من الناحية الكلية (بيع كميات كبيرة لمستهلك واحد كشركات الغاز المنزلي أو إنتاج الكهرباء) أو التجزئة عبر المحطات التي تتسع أيضاً لمنتجات أخرى تهم المستهلك العادي.

ومن أهم التحديات العالمية لكل الشركات العاملة في هذا القطاع وفي المحاور الثلاثة التي تمت مناقشتها هي نمو او ضمور الطلب على الخام او المشتقات المنتجة، مما يؤدي الى ظهور استراتيجيات جديدة للتخزين او تحفيز الطلب او اللحاق بالمستهلك جغرافياً حيث الطلب الاعلى، بالاضافة الى الاكتشافات الجديدة لمصادر طاقة خام مما يؤثر على الاسعار ومنه على المستهلك.

وايضا من هذه التحديات النظام الضرائبي المعتمد على الشركات العاملة في هذه المحاور، وهو ما يؤثر سلبا او ايجابا على الاستثمارات المباشرة حيث الاعفاءات الضريبية انما تؤدي الى استثمار اعلى في التكنولوجيا الجديدة والعكس صحيح، بالاضافة الى ارتفاع درجة الاهتمام بالبيئة والانتاج الذي لا يؤدي الى ضرر صحي، من التحديات، تطور الصناعة والحماية الوطنية للمنتجات النفطية والغازية بما يجعل بعض الشركات الوطنية لاعباً مهماً على المحاور الثلاثة في بلادها، وتالياً منافساً في البلاد الاخرى بالاضافة الى التنافس على كل المستويات بين الشركات الكبرى للاستحواذ على اكبر عدد من امتيازات الاستخراج والتسويق لجعل الكمية المباعة مربحة وجعل الاستثمارات الكبيرة مجدية اقتصادياً، وايضاً لا يمكن الا أن نذكر التنافس السياسي وقدرته على التأثير المباشر في عدد من البلدان من حيث الوفرة الاقتصادية وكون هذا القطاع من اهم القطاعات الاقتصادية المنتجة. والمدرة للأموال الصعبة كحال المملكة العربية السعودية في قطاع النفط وروسيا في قطاع الغاز وبالتالي ينبغي على لبنان تسريع الخطى لأخذ كل القرارات التنفيذية والاجرائية بما يجعل الانتاج الغازي حقيقي والمضي قدماً وفق المعايير العالمية لبدء الانتاج تحضيراً للتسويق المربح بدءاً بإنشاء الصندوق السيادي الذي ستكون على عاتقه ادارة الايرادات المحصلة من موارد الغاز والنفط. ومن اهم ثوابت الخبرات العالمية الخاصة بهذا الصندوق والتي على لبنان الاستفادة منها هي توجيه استثماراته نحو النمو المستدامة كما يجب ان يتمتع بالاستقلالية التي تحميه من اعباء المشاركة باللعبية السياسية والتركيز على العمل التقني بالاضافة الى ممارسة اعماله بشفافية ومشاركة اركان الدولة والمواطنين المعلومات الكافية حول هذه الأعمال. يجب على الصندوق المشاركة مع الحكومة والقطاع الخاص بوضع خطة اقتصادية والاتفاق على تكامل الادوار والشراكة مع القطاع المصرفي ككل ومصرف لبنان بالتحديد للاستفادة من الاصول المصرفية وتوجيهها نحو استثمارات في البنى التحتية مدعومة بالعائدات الغازية لتخفيف ضغوط النسب الائتمانية. ان الاستفادة من مكامن القوة الاقتصادية الناشئة من ايرادات الغاز مع القطاعات الناجحة في لبنان هي اساس لبناء مداميك اقتصاد لبناني حقيقي قادر على النمو وخلق مناخ استثماري سليم.